

العمالة الإفريقية: دراسة تاريخية في استمرارية ظاهرة العبودية بالمستعمرات الإفريقية الأوروبية 1885-1975  
**African Labor: A Historical Study on the Continuity of Slavery in European Colonies in Africa (1885-1975)**

الدكتور عمار أبكر محمد إدريس أستاذ، المساعد في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الجزيرة  
- السودان، رئيس قسم التاريخ، ammarabaker84@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/28

تاريخ القبول: 2025/10/08

تاريخ الارسال: 2025/08/30

### مستخلص

ناقشت هذه الدراسة البحثية القواسم المشتركة بين نظام الرق والعبودية القديمة قبل الاستعمار وظاهرة الأيدي العاملة الوطنية في المستعمرات الإفريقية، وعليه تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تناولت قضية العبودية ومؤشرات استمراريته في إفريقيا خلال الفترة (1885-1975). وذلك باعتبار ظاهرة ملازمة لطموح الإنسان ليكون سيداً مطلقاً في المكان الذي يسيطر عليه وتعتريه رغبة امتلاك القوة في السيطرة على كل ما يُمكن الوصول إليه. وأوضحنا هذا من خلال تسليط الضوء على السياسات والتدابير وقوانين العمل الأوروبية التي أسهمت في خلق علاقات إنتاجية غير متوازنة مهّدت لظهور بيئة عمالية كانت ملائمة لاستمرار نظام العبودية والرق في إفريقيا آنذاك. وتنطلق الدراسة من سؤال مفاده؛ هل نجحت السياسات الاقتصادية الرأسمالية الأوروبية في تحويل الإنسان المحلي الإفريقي إلى وسيلة ومن وسائل الإنتاج الاستعماري؟. وانطلقت الدراسة من فرضية أساسية؛ ترى أن هنالك علاقة ارتباطية بين إمكانية تحقيق المصالح الاقتصادية الرأسمالية واستمرارية نظام العبودية في العلاقات الإنتاجية الاستعمارية بشكل ما. وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك العديد من المؤشرات والدلائل التاريخية تؤكد استمرارية ظاهرة العبودية في المستعمرات الإفريقية، واتضح هذه من خلال القواسم المشتركة بين نظام الرق والعبودية القديمة وظاهرة العمالة الإفريقية "العبودية الجديدة" والتي استخدم فيها المستعمر الأوروبي القوة والإكراه والخذاع بغرض التكسب والتربح المالي، كما دلّت على وفاء الحكومات الأوروبية تجاه رعاياها من الشركات والمؤسسات والتجار بتوفير سبل الدعم وإزالة العقبات والتحديات وتقديم المساعدة في استغلال الأيدي العاملة من سكان المستعمرات الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: العمالة الإفريقية، الرق والعبودية، المستعمرات الإفريقية، الرأسمالية، الاستعمار.

### Abstract

This research study examined the commonalities between the system of slavery and old bondage prior to colonialism and the phenomenon of indigenous labor in the African colonies. The significance of the study lies in addressing the issue of slavery and the indicators of its continuity in Africa during the period (1885-1975). Slavery is considered a phenomenon closely linked to the human aspiration to become an

absolute master over the territories he controls, driven by the desire to possess power and dominate everything within reach. This was highlighted by shedding light on the European policies, measures, and labor laws that contributed to the creation of unbalanced productive relations, which in turn facilitated the emergence of a labor environment suitable for the continuation of slavery and bondage in Africa at that time. The study was guided by the central question: Did European capitalist economic policies succeed in transforming the local African individual into a mere tool of colonial production? It was also based on the fundamental hypothesis that there is a correlative relationship between the realization of capitalist economic interests and the continuity of slavery within colonial productive relations in one form or another. The findings revealed multiple historical indicators and evidence confirming the persistence of slavery in the African colonies. This was reflected in the shared features between the traditional system of slavery and the phenomenon of African labor what may be termed "new slavery" in which European colonizers relied on force, coercion, and deception to achieve material gain and profit. Moreover, the study demonstrated the commitment of European governments toward their subjects companies, institutions, and merchants by providing support, removing obstacles, and facilitating the exploitation of the labor force from the populations of African colonies.

**Keywords:** African labor, slavery and bondage, African colonies, capitalism, colonialism.

#### مقدمة:

تُمثل عملية استغلال الإنسان الإفريقي وتسخيره في الأنشطة الاقتصادية الاستعمارية الكبيرة خلال فترة الاستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية، منعطفًا جديدًا يشير عملياً إلى استمرارية نظام الرق والعبودية في إفريقيا وفق أسس ومبادئ اقتصادية واجتماعية رأسمالية حديثة. أسهمت في ضياع الحقوق السياسية والقانونية والادمية للإنسان المحلي، وذلك بفعل السياسات الأوروبية الاستعمارية الجديدة والتي كرس كل وسائل الإنتاج والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لصالح الرجل الأوروبي. وبالتالي نشأت علاقة غير متكافئة بين الطرفين تعتمد على مبدأ السيد الأوروبي والتابع الإفريقي آنذاك، وسقطت من خلالها كل الاعتبارات السياسية القانونية والدينية والأخلاقية، وتجلت فيها كل معاني الظلم والطغيان طوال فترة الاستعمار الأوروبي للقارة. وفي سبيل التحرر من تلك التبعية السياسية والاقتصادية والقانونية والمظالم التاريخية أطر الأفارقة إلى تأسيس ما يُعرف بـ

"حركات التحرر الإفريقي" والتي اعتمدت الكفاح المسلح كوسيلة للتحرر من الهيمنة والسيطرة الأوروبية، وطرد المستعمر من القارة بشكل نهائي. وعليه سنشرح ذلك أكثر من خلال المحاور الأساسية التالية:

### أولاً، الرق في العلاقة الإفريقية الأوروبية قبل الاستعمار:

الرق هو ظاهرة إنسانية تاريخية عالمية، لم تستثن منها أي مجتمع بشري، وتشير الشواهد والدلائل الأثرية إلى أن هذه الظاهرة كانت موجودة في إفريقيا منذ العصور القديمة حوالي (3000 ق م) في كل من مصر والمغرب والصومال، وتطورت هذه الظاهرة مع تطور المجتمعات الإفريقية. وعليه اختلفت نظرتها في التعامل مع الرق، وذلك وفقاً لمصدره ونوعه ودرجة تقدم هذه الجماعات الإفريقية نفسها. وعلى سبيل المثال نجد أن القبائل التي كانت تعيش حياة الرعي أو تلك المجموعات التي أخذت تستقر في الأرض وكانت حديثة العهد بالزراعة، استخدمت الرقيق الذي تحصل عليه بالغزوات في رعي المواشي أو في الأنشطة الزراعية البدائية، ولم تكن طبيعة حياتها البسيطة تستدعي الإكثار منه أو تسخيره في الأعمال الشاقة<sup>1</sup>. بينما نجد الجماعات الإفريقية التي عاصرت الحياة الشبه المدنية في السواحل الإفريقية في مطلع القرن السابع عشر فقد زادت حاجتها إلى الرقيق والعبيد، ولم تعد تكتفي بأسرى الحروب وبل أخذت تشتري الرقيق الذي أصبح عاملاً من عوامل التمييز الاجتماعي وحياة الرفاهية عند الطبقات المترفة والزعماء ورؤساء القبائل الإفريقية المنتشرة على الساحل الشرقي لإفريقيا<sup>2</sup>.

أما بالنسبة للمناطق الإفريقية الأكثر حضرية والتي كان يسيطر عليها العرب، فقد زادت حاجتها للرقيق والعبيد بهدف إنجاز أعمال البناء وتأمين المرافق السيادية والجندية، أو أيدي عاملة في مزارع القرنفل وقصب السكر وجوز الهند، وفي عمليات جمع المطاط من الغابات، ونقل المواد التجارية من المناطق البعيدة عن المدن الساحلية وتأمين القوافل التجارية العربية التي تنشط في أرجاء البر الإفريقي، والعمل في المناجم التعدينية<sup>3</sup>.

شكلت تجارة الرق والبحث عن الرقيق الإفريقي حجر الزاوية الأساسي في بناء وتطوير العلاقات الأوروبية الإفريقية، وكانت تجارة العبيد جزءاً أساسياً من عملية الأنشطة التجارية عبر المحيط الأطلسي التي استمرت من القرن الخامس عشر حتى القرن التاسع عشر. لعب الأوروبيون وخاصة البرتغاليين والأسبان والبريطانيين والفرنسيين والهولنديين والدمركيين، دوراً رئيسياً في اختطاف أو شراء ملايين الأفارقة ونقلهم قسراً إلى الأمريكيتين للعمل في المزارع والمناجم تحت ظروف نظام العبودية<sup>4</sup>.

كانت البرتغال أول الدول الأوروبية التي بدأت في تجارة الرقيق مع إفريقيا، وأنشأت أول مركز تجاري للرقيق الإفريقي في جزيرة ساو تومي في غرب إفريقيا، وفي أوائل القرن السادس عشر بدأ الإسبان في نقل العبيد الأفارقة إلى الكاريبي وأمريكا

<sup>1</sup> عبد السلام الترماني، الرق: ماضيه وحاضره، سلسلة عالم المعرفة رقم 23، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1979)، ص 65.

<sup>2</sup> رؤف عباس حامد، العرب في إفريقيا: الجذور التاريخية والواقع المعاصر، (القاهرة: دار الثقافة العربية، 1987)، ص 67.

<sup>3</sup> جمال زكريا قاسم، دولة البوسعيدي في عُمان وشرق إفريقيا 1741-1861، (القاهرة: 1968)، ص 56.

<sup>4</sup> Johnston, Harry, A History of the Colonization of Africa, (London; 1963), p 32.

الجنوبية<sup>1</sup>. ومع مرور الوقت ازدهرت تجارة الرقيق وأصبحت نظامًا اقتصاديًا ضخمًا يتكون من مثلث تجاري فيه ثلاث مراحل أساسية وهي<sup>2</sup>:

- المرحلة الأولى: السفن الأوروبية تحمل الأسلحة، والكحول، والسلع المصنعة إلى إفريقيا لمقاومتها بالعبيد القادرين على العمل في المزارع الأمريكية.

- المرحلة الثانية: يتم شحن العبيد عبر المحيط الأطلسي إلى الأمريكيتين في ظروف تفتقد أبسط المقومات الإنسانية.

- المرحلة الثالثة: تعود السفن إلى أوروبا محملة بالسكر والتبغ والقطن والبُن المزروع بواسطة هؤلاء العبيد الأفارقة.

أيضاً تعتبر البرتغال الدولة الأولى أوروبياً من حيث تصدير الكمية الأكبر من العبيد الأفارقة، وتُقدر الإحصائيات التاريخية بأنها نقلت أكثر من خمسة ملايين شخص إفريقي، وتليها بريطانيا حيث نقلت حوالي ثلاثة ملايين من الأفارقة، ثم فرنسا التي نقلت أكثر من مليون ونصف شخص، ثم هولندا وإسبانيا في المرتبة الأخيرة<sup>3</sup>. ونتيجة لازدهار هذه التجارة فقدت إفريقيا آنذاك أكثر من 12 مليون شخص تم نقلهم إلى الأمريكيتين، حيثُ عانوا الأمرين مرة بسبب القوانين الجائرة التي نظمت العلاقة بين السيد الأوروبي والعبد الإفريقي، وأخرى بسبب البيئة العُمالية السيئة. وكان أول قانون ظهر في مستعمرة كارولينا في عام 1638م، وتنص بنوده على أن العبد ليس له نفساً ولا روحاً ولا فطانةً ولا ذكاءً ولا إرادةً، وإن الحياة لا تدب إلا في ذراعيه<sup>4</sup>. وكذلك جعلت بنود هذا القانون للسيد سلطة مُطلقة على عبده الإفريقي، فله حق التصرف فيه بالبيع والإيجار والرهن، وله الحق في أن يقتله، ويُعدم العبد الإفريقي إذا ضرب سيده أو سيدته، ويُعدم إذا قتل رجلاً أبيض حتى ولو دفاعاً عن نفسه، ولا يجوز له أن يخرج من مزرعة سيده إلا بإذن كتابي ويُعدم إذا خرج من غير هذا الإذن، ولا يحق له حمل السلاح، ولا يحق له الزواج إلا بإذن سيده<sup>5</sup>.

تشير بعض المصادر التاريخية إلى أن القانون أعلاه كانت انعكاساته سلبية على المستعمرات الأوروبية في إفريقيا، لأن الكثيرين من المستوطنين الجدد حاولوا تطبيق بنود قانون مستعمرة كارولينا المجحفة "مفهوم سلطة السيد المطلقة" ضد الإنسان المحلي بالمستعمرات الإفريقية في جميع مراحل الأنشطة الاقتصادية وعلاقتها الإنتاجية، مما جعل من الصعوبة بإمكان أن يعيش هؤلاء الأفارقة الوطنيين بصفة عامة، والعُمال على وجه الخصوص حياة إنسانية كريمة داخل أوطانهم المستعمرة<sup>6</sup>. وربما بسبب

<sup>1</sup> محمد هنائي عبد الهادي، نهاية الاستعمار البرتغالي، سلسلة كتب سياسية، (الإسكندرية: منشورات جامعة الإسكندرية، 1998)، ص12.

<sup>2</sup> وير س. جديون، تاريخ شعوب إفريقيا، ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ، (الرياض: دار المريخ، 1994)، ص21.

<sup>3</sup> جلال يحيى، التنافس الدول في شرق إفريقيا، (القاهرة: دار المعرفة، 1959)، ص74.

<sup>4</sup> رمضان عيسى الليموني، أمراء الاستعباد: الرأسمالية وصناعة العبيد، (لندن: إي- كتب للنشر، 2016)، ص43.

<sup>5</sup> محمد هنائي عبد الهادي، مرجع سابق، ص60.

<sup>6</sup> رمضان عيسى الليموني، مرجع سابق، ص89.

إصرار الحكومات الأوروبية على استمرار مفهوم السيد المطلق على العبد الإفريقي سواءً كان ذلك في أوروبا أو في المستعمرات الإفريقية، ظهرت في أوروبا التيارات الفكرية المعارضة للاسترقاق والمناهضة لحياة العبودية، وكانت تدعو إلى التحرر من قوانين الظلم والاستبداد التي تفرض على العبيد الأفارقة<sup>1</sup>.

في هذا الصدد يصف الفيلسوف منتسكيو في كتاب روح القوانين<sup>2</sup> الأوضاع الاجتماعية والقانونية المأساوية التي كان يعيشها العبيد الأفارقة حول العالم ويقول: " إذا طلب مني أن أدافع عن حقنا المكتسب لاتخاذ الزوج عبيداً، فإن أقول أن شعوب أوروبا بعد أن أفنت سكان أمريكا الأصليين، اتجهت صوب استعباد الشعوب الإفريقية لكي تستخدمها في استغلال هذه الأقطار الفسيحة، والشعوب المذكورة ما هي إلا جماعات سوداء البشرية من القدم إلى قمة الرأس"<sup>3</sup>.

وعليه، تُعد تجارة العبيد بين إفريقيا وأوروبا من أكبر الجرائم ضد الإنسانية، حيث استمرت لأكثر من 400 عام وتسببت في معاناة الملايين من الأفارقة، وكذلك أسهمت في تدمير الاقتصاد المحلي وتفكيك المجتمعات الإفريقية بسبب الحروب الداخلية التي شجعتها تجارة الرقيق، وأخيراً ساعدت تجارة الرقيق في عملية إضعاف الدول والممالك الإفريقية، مما جعلها عرضة للاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر<sup>4</sup>.

### ثانياً؛ النتائج الفكرية للثورة الصناعية وأثرها على ظاهرة نظام العبودية والرق عالمياً: -

تُعتبر فترة ظهور الثورة الصناعية<sup>5</sup> في أوروبا من أكثر فترات التاريخ الإنساني العالمي نضجاً من حيث الإنتاج المعرفي والأفكار التنويرية التي بموجبها تمكن الإنسان الأوروبي من إحداث تغيرات جذرية عميقة في النواحي السياسية والاقتصادية والحضارية والفكرية والثقافية<sup>6</sup>. وكانت من أهم نتائج الثورة الصناعية أنها أنتجت فضاءً سياسياً واقتصادياً وفكرياً حرّاً في أوروبا، سمح بظهور الفلاسفة والأدباء والفنانين والعلماء الذين وضعوا اللبنات الأولى للحضارة الأوروبية الحديثة، وفي ظل هذا المناخ الحُر

<sup>1</sup>لويد. ب س إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم الكتاب رقم 28، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980) ص51.

<sup>2</sup>كتاب روح القوانين: نشر في عام (1748) يُعد أحد أهم الأعمال السياسية في عصر التنوير، حيث طرح فيه مونتسكيو العديد من الأفكار التنويرية التي أثرت بشكل كبير على الدساتير الحديثة، خاصة دستور الولايات المتحدة، والثورة الفرنسية.

<sup>3</sup> مونتسكيو، روح الشرائع، ترجمة عادل زعتر، (القاهرة: دار المعارف، 1954)، ص78.

<sup>4</sup> راشد البراوي، مشكلات القارة الإفريقية السياسية والاقتصادية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1960) ص59.

<sup>5</sup>الثورة الصناعية تعرف بأنها: هي سلسلة من التغيرات الأساسية في طرق الصناعة، نقلت البشرية من الحرف الزراعية الموروثة إلى أساليب استخدام آلات صناعية جديدة في عمليات الأنشطة الإنتاجية والاقتصادية.

عبد السلام الترماني، الرق: ماضيه وحاضره، سلسلة عالم المعرفة رقم 23، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1979.

<sup>6</sup> لاندس ديفيد، تاريخ الثورة الصناعية، ترجمة محمد عابدين الجابري، (بيروت: دار المعارف للطبوعات، 1984)، ص9.

ظهرت الكثير من التيارات السياسية والاقتصادية والفكرية والحضارية والحقوقية والتي أصبحت تُناقش كل القضايا والتحديات الإنسانية وفقاً لمنطلقات علمية وأكاديمية بحثه<sup>1</sup>.

كانت بريطانيا من أوائل الدول الأوروبية التي استفادت من خلاصة الإسهامات المعرفية والعلمية في مجالات العلوم التطبيقية والنظرية التي تم إنتاجها خلال تلك الفترة التاريخية من قبل علماء عصر التنوير الإنجليز أمثال<sup>2</sup>:

- إسحاق نيوتن Isaac Newton، الذي وضع قوانين الحركة الجاذبية.
  - جون لوك John Locke، يُعرف بـ "أبو الليبرالية" حيث وضع أفكار الحقوق الطبيعية (الحياة، الحرية، الملكية).
  - روبرت بول Robert Boyle، يُعد من مؤسسي الكيمياء الحديثة.
  - آدم سميث Adam Smith، وضع أسس الاقتصاد الحديث، وقانون مبدأ اليد الخفية في سوق الاقتصاد الحر.
- نجحت الحكومة البريطانية في تحويل الإنتاج المعرفي الغزير لهؤلاء المفكرين خلال تلك الفترة إلى استراتيجيات وسياسات وبرامج ومشاريع إصلاحية سياسية واقتصادية طموحة. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن بريطانيا شهدت نقاشات علمية حول قضايا الاقتصاد وعلاقته بنظام الرق والعبودية، حيث سعت هذه النقاشات إلى توضيح العلاقة بين الحرية والإنتاج في إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي الناشئ. وفي ذلك يقول آدم سميث في كتابه ثروة الأمم: "إن العامل الحر يُفضل من العبد في عمليات الإنتاج، لأن القهر يضعف نشاط الإنسان وذكاءه وإبداعه"<sup>3</sup>. وأيضاً يقول إيليتش في كتابه دروس في علم الاقتصاد: "أن الرق لم يكتفِ بتعطيله للمواهب وتقييده للإرادة الإنسانية، ولم تقتصر أضراره على النظام الأخلاقي فحسب، بل تعداه ليضرب النظام الاقتصادي نفسه"<sup>4</sup>.

كان لكتابات هؤلاء المفكرين والفلاسفة أثر بالغ في تغيير الكثير من السياسات والخطط والرؤى الإستراتيجية لمعظم حكومات الدول الأوروبية، وكما ذكرنا سابقاً أن بريطانيا تقدمت على الدول الأخرى في هذا المجال، فقد أدركت مبكراً أن العالم الذي سيتبع الثورة الصناعية سيكون مختلفاً عن العالم القديم الذي تم تشكيله نتيجة هيمنة النظام الإقطاعي وعلاقاته الإنتاجية. خاصة أن هناك أنظمة اقتصادية رأسمالية جديدة ظهرت نتيجة لتراكم رؤوس الأموال الكبيرة في القارة الأوروبية<sup>5</sup>. وعليه رأت الحكومة البريطانية أن تحقيق أهدافها الاستعمارية الرأسمالية في ظل قوتها الصناعية والاقتصادية بالقارة الإفريقية

<sup>1</sup> لاندس ديفيد، مرجع سابق، ص 124.

<sup>2</sup> هوبز ج. ه. كارلتون، الثورة الصناعية، ترجمة أحمد عبد الباقي، (بغداد: مطبعة العاني، 1959) ص 17.

<sup>3</sup> سميث آدم، ثروة الأمم، ترجمة على محمد جريشة، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2001)، ص 103.

<sup>4</sup> إيفان الروسي إيليتش، دروس في الاقتصاد، ترجمة محمد علي حسين، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1985)، ص 81.

<sup>5</sup> مونكيو بول، مرجع سابق، ص 23.

يتوقف على تغيير مفاهيم سياستها القديمة القائمة على استخدام الرقيق الإفريقي في الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية، واستبدالها بمفاهيم جديدة تضمن لها السيطرة على الموارد البشرية ووسائل الإنتاج المحلية في المستعمرات الإفريقية. ومن أجل تحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي البريطاني في القارة الإفريقية روج البريطانيون لفكرة محاربة تجارة الرق ونظام العبودية في منطقة المحيط الهندي، وحرية العامل في الأنشطة الإنتاجية<sup>1</sup>. وكانت من أهم نتائج هذه السياسية البرغماتية البريطانية هي رفع قوة الإنتاج إلى أضعاف مضاعفة، وبناء الكثير من المراكز الصناعية الكبرى، وتجمعت الثروة في خزينة الحكومة البريطانية حتى أصبحت الدولة الأقوى اقتصاديًا وصناعيًا وعسكريًا في العالم<sup>2</sup>.

كما شهدت فترة الثورة الصناعية ظهور العديد من الجمعيات الفكرية والأدبية الأوروبية التي نادى بأهمية إلغاء فكرة الرق والعبودية في معظم الدول الأوروبية، وكانت البداية من فرنسا عبر ثورتها التي توجت بإعلان مبادئ الثورة في سنة 1791م، وبموجبه أُلغيت تجارة الرق الزوج في المستعمرات الفرنسية، ثم بعدها كانت رحلة الحرب الأهلية الأمريكية والتي انتهت بالتوقيع على دستور سنة 1787م، والذي حرر جميع العبيد في أمريكا. وكذلك خطت بريطانيا على ذلك النحو وفي سنة 1833م منعت الرق وتجارته في مستعمراتها، وتوالت الدول الأوروبية الأخرى بمنع الرق والعبودية والتجارة فيها<sup>3</sup>. وفي مؤتمر برلين (1884-1885م) اتفقت جميع الدول الأوروبية الأعضاء على فكرة إلغاء الرق ومنع تجارة العبيد في إفريقيا، ثم عقبه مؤتمر دولي آخر في بروكسل سنة 1890م، وفيه تعهدت الدول الأوروبية الاستعمارية بتطبيق قوانينها الداخلية الخاصة بمنع العبودية والاسترقاق على مستعمراتها الإفريقية<sup>4</sup>.

بالرغم من القوانين الكثيرة أعلاه والتي أصدرتها الدول الأوروبية الاستعمارية حول فكرة إلغاء الرق ونظام العبودية في إفريقيا إلا أننا نلاحظ استمرار هذه الظاهرة غير الإنسانية في المستعمرات الإفريقية بالتحديد والتي ظلت مستمرة حتى في ستينيات القرن العشرين، وربما هذا مرده إلى طبيعة مصالح النظام الرأسمالي الأوروبي الذي جرد السكان الأصليين من كل وسائل الإنتاج عبر سياسات وقوانين أوروبية مدروسة أسهمت في تحويلهم إلى سوق كبير من الطبقة العمالية في مواطنهم الأصلية<sup>5</sup>. وبالتالي اتضح لنا حقيقة مفادها أن القوى الأوروبية الاستعمارية اتخذت من الشعارات الإنسانية والأخلاقية ذريعة للتدخل في شؤون الدول الإفريقية للسيطرة على مواردها واستغلال طاقة الجُهد البدني لمواردها البشري. وبناءً على ذلك نشأت علاقة غير

<sup>1</sup> سعد بدير الحلواني، التاريخ الإفريقي الحديث، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1999)، ص 98.

<sup>2</sup> مونسكيو بول، تاريخ الثورة الصناعية في إنجلترا، ترجمة محمد عابدين الجابري، (بيروت: دار المعارف للطبوعات، 1985)، ص 23.

<sup>3</sup> التيرمناني، مرجع سابق، ص 170.

<sup>4</sup> سفيان عابد، "مؤتمر برلين الثاني 1884-1885: وانعكاساته على القارة الإفريقية"، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 3، العدد 6، (القاهرة: جامعة القاهرة، 1998)، ص 61.

<sup>5</sup> محمد شعبان صوان، معضلة التنمية الاستعمارية، نظريات في دعاوى إيجابيات الاستعمار، (الجزائر: مكتبة ابن النديم للنشر والتوزيع، 2015)، ص 77.

متكافئة بين الأوروبيين الذين يمثلون الطبقة الرأسمالية التي تسيطر على جميع الوسائل الإنتاجية في القارة الإفريقية، في مقابل السكان الوطنيين الذين يمثلون طبقة العمال الضعيفة والتي لا تملك شيء سوى القوة البدنية، ولهذا كان يستحيل على الأوروبيين أن يمنعوا مفاهيم الرق والعبودية في مستعمراتهم الإفريقية من أجل الدعاوي الإنسانية والأخلاقية التي انتشرت خلال تلك الفترة التاريخية<sup>1</sup>. وعليه لجأوا إلى فكرة المناورة والالتفاف حول هذه الدعاوي الإنسانية التي كانت تتعارض مع مصالح النظام الاقتصادي الرأسمالي المتشكل حديثاً آنذاك.

### ثالثاً؛ مؤتمر برلين ودوره في تكريس مفاهيم التمييز الطبقي والتبعية الاقتصادية:-

من دون شك، لعبت العوامل الاقتصادية دوراً حيوياً في دفع القوى الأوروبية لاستعمار القارة الإفريقية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، بهدف تلبية احتياجات النظام الاقتصادي الرأسمالي الحديث الذي ظهر في أوروبا. وبناءً على ذلك تداعت الدول لعقد مؤتمر دولي في برلين في سنة 1884م، والذي كان يُعنى بتقسيم القارة الإفريقية إلى مناطق نفوذ اقتصادية ومستعمرات أوروبية<sup>2</sup>. وكان ممثلو الدول الأعضاء في هذا المؤتمر يعلمون مسبقاً أن تحقيق المصالحة الاقتصادية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة استمرارية نظام الرق والعبودية في مستعمراتهم الإفريقية، ولكن في المقابل أيضاً كانوا يدركون استحالة استمرار هذا النظام بشكله القديم في ظل استمرار الدعوات الإنسانية الراضية لهذا النظام، لذلك لجأوا إلى البحث عن سبل أخرى تساعد في الجمع بين فرض مفهوم السيطرة والتبعية التي تخدم مصالح النظام الاقتصادي الرأسمالي الأوروبي الناشئ من جهة، وفي الوقت نفسه تضمن لهم تحسين موقفهم الأخلاقي تجاه الدعاوي الإنسانية المتزايدة من ناحية. وفي هذا الأمر نجح مؤتمر برلين نجاحاً باهراً في فرض واقع جديد في تاريخ العلاقات الإفريقية الأوروبية يقوم على أساس التبعية السياسية والاقتصادية والحضارية، وتثبيت فكرة الإنسان الأوروبي المستعمر الجديد هو السيد وصاحب الرسالة الحضارية العالمية، وأن السكان المحليين في المستعمرات الإفريقية هم الأقل فهماً وحضارةً ويحتاجون إلى عقلية الرجل الأبيض لكي يتزقوا إلى مصافي الحضارة والحياة المدني<sup>3</sup>.

تؤكد الوثائق التاريخية أن مؤتمر برلين لم يكن مهتماً بحقوق الشعوب الإفريقية الأصلية، حيث أن بنوده لم تتضمن أي إشارة إلى احترام أملاكهم أو معتقداتهم أو ثقافتهم أو معاملتهم بشكل عادل، كما أن الدول الأوروبية الاستعمارية لم توفِ بوعدها

<sup>1</sup> ولتر رودني، أوروبا والتخلف في إفريقيا، ترجمة أحمد القصير، سلسلة عالم المعرفة رقم 132، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1988)، ص 95.

<sup>2</sup> منصف بكاي، دراسات وأبحاث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017)، ص 84.

<sup>3</sup> سفيان عابد، مرجع سابق، ص 65.

المتعلق بإلغاء تجارة الرقيق والعمل على محاربتها في مناطق مستعمراتها الإفريقية<sup>1</sup>. وظلت التقارير الحقوقية تشير إلى توسيع دائرة نشاط الاسترقاق وحياة العبودية في جميع المستعمرات الإفريقية، وهذا الأمر المزعج جعل من حكومة بريطانيا أن تدعو إلى عقد مؤتمر في بروكسل سنة 1890م، خاص بمناقشة قضية تحريم تجارة الرقيق في إفريقيا. ومع ذلك لم تتوقف هذه الظاهرة غير الإنسانية في إفريقيا، وبل ظلت مستمرة حتى تاريخ توقيع اتفاقية جنيف بين الدول الأعضاء في عصبة الأمم سنة 1926م، والتي قضت بمنع تجارة العبيد وإلغاء نظام الرق بجميع صورته ومظاهره، خاصة في الدول الموضوعة تحت الحماية أو الوصايا، وعلى أساس هذه الاتفاقية قررت الدول الأوروبية اعتبار الاسترقاق والاتجار به جرمًا جنائيًا، وتعهدت بوضع عقوبات رادعة لهذا الجرم في قوانينها الجزائية<sup>2</sup>.

استطاعت الدول الأوروبية الاستعمارية بفضل مؤتمر برلين، الحفاظ على رؤيتها التقليدية تجاه العبيد الذين اعتبرتهم أيدي عاملة متدنية الأجور، وموردًا بشريًا يقلل من تكاليف الإنتاج ويزيد من الأرباح في مستعمراتهم الإفريقية، وبذلك نجحوا في تمرير أجندة مصالحهم الاقتصادية الرأسمالية خلال فترة الاستعمار، بالرغم من الضغوط الكبيرة التي تعرضوا عليها من قبل المنظمات الحقوقية والجمعيات الأدبية حول القضايا الإنسانية التي كان على رأسها ظاهرة الرق والعبودية في إفريقيا. صحيح أن الأوروبيين أعلنوا منع تجارة الرق والعبيد في إفريقيا من خلال بنود المؤتمر، غير أن ظاهرة العبودية والرق ظلت مستخدمة من قبل الإدارات الاستعمارية نفسها التي كانت تؤمن بتحقيق المصالح الاقتصادية أكثر من القضايا الإنسانية. هكذا بعد مؤتمر برلين أصبح الرجل الأوروبي الأبيض يلعب دور السيد في المستعمرات الإفريقية مستفيدًا من قوانين التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي دعمته بنود المؤتمر. وفي المقابل كافح السكان الوطنيين قوانين التمييز الأوروبية بكل أنواعها وأشكالها في جميع المستعمرات الإفريقية عامة<sup>3</sup>.

#### رابعاً؛ طبيعة العلاقات الإنتاجية الرأسمالية وأثرها على استمرار نظام العبودية بالمستعمرات:

بعد سيطرة الدول الأوروبية على المستعمرات الإفريقية بدأت بتهيئة المجتمعات المحلية وفقاً لرؤى وبرامج وعلاقات إنتاج تتماشى مع مصالح النظام الرأسمالي الاقتصادي الأوروبي الحديث الذي فرضته طبيعة الثورة الصناعية، وعليه أحدثت هذه الدول تغيرات جذرية في بنية العلاقات الاقتصادية والإنتاجية في هذه المستعمرات. وتم ذلك عبر سياسة إعادة توزيع القوى الاقتصادية على أسس جديدة اعتمدت على تبني تقانات وآليات جديدة ذات طابع حداثي في عملية الإنتاج بهدف رفع

<sup>1</sup> محمد صفي الدين، أفريقيا بين الدول الأوروبية، (القاهرة: دار مصر للطباعة والنشر، 1959)، ص 103.

<sup>2</sup> لبيب محسن سيد، مشكلات الاستعمار في الدول الإفريقية، (عمان: دار الوطنية، 1998)، ص 87.

<sup>3</sup> شوقي الجمل، قصة الاستعمار في أفريقيا، (القاهرة: 1960)، ص 194.

طاقة الإنتاج وزيادة حجم الأرباح والفوائد المالية للمستعمرة<sup>1</sup>. وكان المستعمر الأوروبي يدرك أن نجاح المشاريع الاقتصادية الرأسمالية يتوقف على مدى نجاحهم في صنّع طبقة عمالية كبيرة من السكان المحليين، حتى تُساهم في عملية خلق التوازن داخل قطاعات الأنشطة الاقتصادية الرأسمالية بالمستعمرات الإفريقية.

اختلفت الدول الاستعمارية الأوروبية في سياساتها الاقتصادية لإدارة مستعمراتها من دول لأخرى، ولكنها اتفقت جميعاً في المبادئ الأساسية التي شكلت ملامح لظهور النظام الاقتصادي الرأسمالي في إفريقيا. وبذلك نجح الأوروبيين في تحويل الأنظمة الاقتصادية القديمة القائمة على نمط الإنتاج الخراجي البسيط "اقتصاد الكفاف" التي كان يتبعها سكان مستعمراتهم إلى نمط النظام الاقتصادي الرأسمالي الحديث الذي اعتمد على مبدأ الزيادة في الإنتاجية<sup>2</sup>. وهكذا عاش السكان الأصليون في المستعمرات الإفريقية تحت رحمة النظام الاقتصادي الرأسمالي الناشئ، والذي جردهم من الموارد المحلية وشردهم من أرض الأجداد عبر سلسلة من الإجراءات والسياسات والقوانين التي سنشرها أكثر من خلال العناوين الفرعية التالية:

#### - سياسات فرض الجبايات والضرائب:

لجأت الدول الأوروبية الاستعمارية إلى سياسات فرض الجبايات والضرائب على السكان المحليين في المستعمرات الإفريقية باعتبارها إحدى الوسائل الفعالة والتي يُمكن من خلالها تحويل المجموعات المحلية الإفريقية إلى أيدي عاملة مشاركة في تطوير الأنشطة الاقتصادية الاستعمارية<sup>3</sup>. وتلعب الضرائب دوراً مهماً في النظام الاقتصادي الرأسمالي بوصفها أداة من أدوات السياسة المالية والتي تستخدم في إدارة الإنتاج والاستهلاك، والادخار، وفي تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقد تفرض الضرائب عادةً على الدخل الشخصي أو على رأس ماله، وقد يتحمل المكلف القانوني أثر الضريبة مباشرة أو ينقل عبء تلك الضريبة إلى الغير<sup>4</sup>.

تبنّت جميع الدول الأوروبية الاستعمارية سياسة الضرائب غير المباشرة والتي تحملها السكان الوطنيين أصحاب الدخل المنخفضة "الشرائح الضعيفة" في المستعمرات الإفريقية، وانعكس تأثيرها السلبي على الاحتياجات الاستهلاكية بالنسبة للسكان المحليين الذين تحولوا إلى أيدي عاملة متدنية الأجور تعمل طوال ساعة اليوم في الأنشطة الاقتصادية الرأسمالية، بهدف توفير الالتزامات المالية الضريبية، والاحتياجات المعيشية الضرورية التي فرضها نمط النظام الاقتصادي الاستعماري الرأسمالية الجديد<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهيمة شرف الدين، (بيروت: دار الفارابي، 2000)، ص 163..

<sup>2</sup> راشد البراوي، مشكلات القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1960)، ص 258.

<sup>3</sup> يوري بوبوف، الاقتصاد السياسي مع تطبيق على المشكلات الإفريقية، ترجمة سعد رحمي، (بيروت: دار النشر العربية، 1986)، ص 56.

<sup>4</sup> فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي مدخل الدراسات الاقتصادية، (الجزائر: دار الحدائث للطباعة والنشر، 1981)، ص 25.

<sup>5</sup> F.O 286/685/827/Report on the Communities in German East Africa. 1905. P 53.

أيضاً استخدمت الضرائب كوسيلة فعّالة في عملية نزع والاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة المملوكة للقبائل، عبر ما يُعرف بـ سياسة التراكم الضريبي لعدد من السنوات، وكانت تتعمد الحكومات الاستعمارية عدم تحصيل الضرائب من بعض المجموعات المحلية لسنين، لأنها كانت تدرك أن تراكم الضرائب كان يعني عدم الوفاء بالتزاماتها مستقبلاً، مما يعني التنازل طوعاً عن الأراضي الزراعية لصالح الدول الاستعمارية الأوروبية نظير الالتزامات الضريبية المتراكمة<sup>1</sup>

### - القوانين الاستعمارية لنظام ملكية الأرض:

كانت الأرض واحدة من أهم وسائل الإنتاج التي اعتمد عليها الاقتصاد الرأسمالي الاستعماري في إفريقيا، ولهذا اتخذت الدول الأوروبية العديد من السياسات والقوانين حول ملكية الأرض في المستعمرات بغرض تهيئة المناخ للأنشطة الرأسمالية الأوروبية. واقتصر النظر الأوروبي في محاولات نزع ملكية الأراضي الزراعية والغابات والموارد المائية التي كانت تمثل أساس ومحور حياة القبائل الوطنية المحلية، ومن ثم تحويلها إلى ملكية عامة تحت إدارة الحكومات الاستعمارية أو إلى ملكيات خاصة يُسيطر عليها المستوطنين الأوروبيين الجدد<sup>2</sup>

بعد سيطرت الدول الأوروبية على المستعمرات الإفريقية قامت بإجراء مسح شامل لكل مساحة مستعمراتها الإفريقية، وإن هذه الإجراءات الاستعمارية كانت لم تخلو من مشاكل تتعلق بدعاوي الملاك القدامى من السكان المحليين باعتبار أن الأرض كانت تمثل شريان الحياة الإفريقية، ومصدراً للرزق سواءً للقبائل الزراعية أو الرعوية. وكانت ملكية الأرض تقوم على مبدأ حيابة الأرض الجماعية - أي أن الأرض - هي ملك للقبيلة أو العشيرة أو الجماعة. وفي هذا النظام الفرد لا يملك الأرض لنفسه ولكن له الحق في استغلالها، وأيضاً يملك الحق في تصريف منتجات مزرعته ولكن لا يملك الأرض في حد ذاتها<sup>3</sup>.

نجحت جميع الدول الأوروبية الاستعمارية في إنجاز مهمة المسح في وقتٍ وجيزٍ، فقاموا باستخراج الخرائط لكل المعلومات المطلوبة مثل: مصادر المياه، وموارد الثروة الحيوانية، وقطاع المراعي، والموارد الغابية، والموارد المعدنية، والسلاسل الجبلية، والمناطق الاستوائية، والمدن الرئيسية، بطرق ساهمت في تهيئة المناخ للأنشطة الاقتصادية الرأسمالية. وبناءً على نتائج هذا المسح أصدرت الإدارات الاستعمارية العديد من اللوائح والقوانين التي تنظم ملكية. وكانت معظم القوانين الأوروبية تقضي بتحويل كل أراضي المستعمرة الإفريقية لصالح الحكومات الأوروبية، ولكنها استثنت حق الملكية الخاصة للسكان الأصليين<sup>4</sup>. وبهذه

<sup>1</sup> شوقي الجمل وعبدالله عبد الرزاق، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ط2 (القاهرة: دار الزهراء، 2002)، ص99.

<sup>2</sup> منصف بكاي، مرجع سابق، ص165.

<sup>3</sup> فرغلي علي نسن هريدي، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر: الكشف، الاستعمار، الاستقلال، (الإسكندرية: دار العلم الإيمان للنشر والتوزيع، 2018)، ص31.

<sup>4</sup> لينين. ف. أ، الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية، ترجمة راشد البراوي، (القاهرة: مكتبة النهضة، 1953)، ص79.

القوانين الجائرة تم طرد وتشريد العديد من القبائل المحلية من أرضهم التي استولى عليها المستوطنين الأوروبيين الجدد؛ وعليه تحولت الأرض الإفريقية خلال تلك الفترة الاستعمارية إلى سلعة تجارية مشاركة في الأنشطة الاقتصادية الرأسمالية.

### - قوانين التمييز العنصري:

حققت الدول الاستعمارية الأوروبية عبر سياسة التمييز العنصري في المستعمرات الإفريقية العديد من الأهداف منها، تثبيت فكرة التفوق الحضاري للرجل الأوروبي وسط المجموعات المحلية من سكان المستعمرات. وفي هذا أصدروا العديد من القوانين واللوائح التي تجعل الرجل الأبيض في درجة أفضل وأعلى من السكان الوطنيين، ومن أهم النماذج لهذه السياسات التمييزية نجد ما يُعرف بـ قوانين "الفصل العنصري" والتي كانت عبارة عن نظام سياسي واجتماعي تم تطبيقه في جنوب إفريقيا في الفترة<sup>1</sup> (1984-1994). وأسهمت هذه القوانين في فصل الأوروبيين عن بقية السكان الوطنيين، وأصبحوا يقطنون في أفضل المناطق العمرانية ذات الخدمات التعليمية والصحية الجيدة، وفي المقابل تم تكديس السكان الوطنيين في أماكن سكنية بعيدة تفتقر لأبسط خدمات المرافق العامة والتعليمية والصحية. وعليه كرسست هذه السياسات العنصرية إلى بروز ظواهر الرق والعبودية والتمييز العنصري القائم على الأساس الطبقي أو العرقي في جنوب إفريقيا. وهذا الأمر أخرج الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصدرت قراراً في سنة 1962م تدين فيه سياسات الفصل العنصري ويطالب بحقوق متساوية للجميع، وأيضاً أصدرت منظمة الوحدة الإفريقية في سنة 1963م بياناً تدين فيه سياسات الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ويطالب بالتوقف عن هذه الممارسات العنصرية<sup>2</sup>.

أيضاً كانت من أهداف قوانين التمييز العنصري في المستعمرات الإفريقية البحث عن رصيد مالي وبشري أوروبي يساعد في ترسيخ مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الرأسمالي، والمساعدة في حماية المصالح الاستعمارية بإفريقيا في حال تعرضها لأي خطر من قبل السكان الوطنيين. ومثلت سياسة التمييز العنصري إعلاناً صريحاً من قبل الحكومات الاستعمارية الأوروبية لتشجيع الشركات والمؤسسات والتجار والجاليات الأوروبية للمجيء إلى مستعمراتها في إفريقيا للاستفادة من الفرص الاقتصادية المتوفرة فيها<sup>3</sup>.

### - سياسات وقوانين العمل الاستعماري:

كانت قوانين ولوائح العمل الإجباري في المستعمرات الإفريقية حجر الزاوية الأساسي في السياسات الأوروبية التي أدت لتحويل الإنسان الإفريقي إجبارياً إلى قوى منتجة مشاركة في تثبيت أركان الاقتصاد الرأسمالي في القارة الإفريقية آنذاك. لأنها

<sup>1</sup> محمد عمر بشير، جنوب أفريقيا ونظام الفصل العنصري، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1985)، ص91.

<sup>2</sup> علي محمد جريشة، النضال ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1987)، ص296.

<sup>3</sup> غادة أنيس البياع، أزمت الرأسمالية العالمية وأثرها على التنمية في إفريقيا، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2014)، ص43.

تدرك بأن الجهد البدني الإنساني هو أكثر قوى الإنتاج أهميةً وحسماً، ومهما كانت خصوبة الأرض الزراعية أو عمليات التسميد أو استخدام الميكنة الزراعية فجميعها يحتاج إلى الأيدي العاملة في عمليات الإنتاج. ويقول كارل ماركس "إن العمل ووسائل الإنتاج يشكلان قوى الإنتاج في جميع النظم الاقتصادية التي عرفت البشرية عبر تاريخها الطويل"<sup>1</sup>.

كان الهدف الأساسي من وراء تحرير وتسريح مئات الآلاف من الرق والعبيد الوطنيين في المستعمرات الأوروبية بالقارة الإفريقية عامة الاستفادة من جهدهم البدني كـ "أيدي عاملة متدنية الأجور" في تنفيذ مشاريع الأنشطة الاقتصادية الرأسمالية الكبيرة في موطنهم الأصلي بدلاً من تصديرهم للخارج كرقيق يعملون في المزارع الأمريكية. وعليه كان بالضرورة على الأوروبيين أن يجدوا صيغة قانونية تُكبل حرية خيارات هؤلاء المحررين من نظام العبودية بعد منع تجارة الرقيق بالمستعمرات الإفريقية. وفي سبيل معالجة هذه الإشكالية توصلت خلاصة أفكار المستعمر الأوروبي إلى إصدار سياسات وقوانين العمل بشتى أنواعه وأشكاله المختلفة مثل: "العمل الإجباري، نظام السخرة، والعقود القسرية، والعمل مقابل الالتزام الضريبي، والجنديّة الإجبارية، والعمل بالأجور المتدنية"، والتي ضمنت لهم عملية الاستغلال الأمثل لهذه الطبقة العمالية المحلية<sup>2</sup>. وفي هذا الصدد تشير المصادر التاريخية إلى نجاح الدول الاستعمارية عبر قوانين سياسة العمل من إجبار واستغلال السكان المحليين الذين لا يملكون وسائل الإنتاج للعمل في الأنشطة الاقتصادية الرأسمالية، وأصبحت المستعمرات سوقاً كبيراً للعمالة يقصده أصحاب الأعمال والتجار من الأوروبيين للبحث عن الأيدي العاملة الرخيصة أو من دون مقابل في حالات أخرى كثيرة<sup>3</sup>. ومن أجل توضيح فكرة استغلال واستعباد المورد الوطني المحلي خلال فترة الاستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية أنظر إلى الجدول التالي:

الجدول التالي: يوضح نماذج لبعض قوانين ولوائح العمل وأثرها الإيجابي في تطوير الاقتصاد الرأسمالي والسلبي على

#### السكان الوطنيين في المستعمرات الإفريقية

الدولة	اسم القانون	نتائج القانون في إدارة المستعمرة	أثر القانون على السكان الوطنيين
بريطانيا	- العمل الإجباري - البطالة والتجول - العقود القسرية - التجنيد العسكري	1/ تشييد البنية التحتية 2/ استخراج المعادن 3/ زراعة المحاصيل النقدية.	1/ العمل مقابل الالتزام الضريبي. 2/ الإجبار على العمل تحت زريعة البطالة أو الاعتقال والسجن. 3/ العمل في الجنديّة الإجبارية في أوقات الحروب.

<sup>1</sup>كارل ماركس، رأس المال، المجلد الأول، ترجمة راشد البراوي، (القاهرة، 1947)، ص290.

<sup>2</sup>فرنان برودل، الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر، ج3، ترجمة مصطفى ماهر، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2001)، ص169.

<sup>3</sup>كي زاربو جوزيف، تاريخ إفريقيا السوداء، ترجمة يوسف شلبي، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1994)، ص168.

<p>1/ العمل مجاني بدون مقابل مالي.</p> <p>2/ نقل بعض العمال قسراً للعمل في مستعمرات أخرى لفترات طويلة.</p>	<p>1/ تشييد البنية التحتية</p> <p>2/ العمل في زراعة المحاصيل النقدية</p> <p>3/ استخراج المعادن</p>	<p>- نظام السخرة</p> <p>- العمل الإجباري</p> <p>- العقود القسرية</p>	فرنسا
<p>1/ تعرضت العمالة الوطنية لعقوبات منها: الجلد قطع الأيدي والأرجل، وأحياناً الإعدامات. وتشير الاحصائيات أن ضحايا هذا القانون وصل إلى 15 مليون شخص.</p>	<p>1/ تشييد البنية التحتية</p> <p>2/ جمع المطاط</p> <p>3/ جمع العاج</p> <p>4/ استخراج المعادن</p>	<p>- نظام السخرة</p> <p>- الضرائب القسرية</p>	بلجيكا
<p>1/ العمل مجاني من غير مقابل مالي .</p> <p>2/ تم استبعاد العمال الوطنيين لصالح المشاريع الرأسمالية الاستعمارية في كل من الصومال وأريتريا والحبيشة.</p> <p>3/ لم تكن للعمال أي حقوق قانونية وكان من السهل معاقتهم بالسجن أو الجلد إذا رفضوا العمل.</p>	<p>1/ تشييد البنية التحتية</p> <p>2/ العمل في زراعة المحاصيل النقدية</p>	<p>- العمل الإجباري</p> <p>- الجنودية الإجبارية</p>	إيطاليا
<p>1/ العمل مجاني من غير مقابل مالي.</p> <p>2/ لم تكن للعمال أي حقوق قانونية وكان من السهل معاقتهم بالسجن أو الجلد أو القتل. وهذا ما حدث في مذبحه هيرير وانما (1904-1908) هذه القبائل الخلية في ناميبيا تمردت على نظام السخرة ورفضوا التعاون والعمل مع الإدارة الألمانية، وأصدرت الحكومة الأوامر بقتل جميع الرجال من هذه القبائل، وتم قتل حوالي 80% من شعب الهيريرو، و 50% أما في هذه الحادثة التاريخية.</p>	<p>1/ تشييد البنية التحتية</p> <p>2/ زراعة المحاصيل النقدية</p>	<p>- نظام السخرة</p> <p>- الجنودية الاجبارية</p>	ألمانيا
<p>1/ العمل المجاني من غير مقابل مالي.</p> <p>2/ تم إرسال الآلاف من العمال من موزمبيق وأنغولا إلى مستعمرات جنوب إفريقيا وروديسيا (زيمبابوي) للعمل في المناجم .</p>	<p>1/ تشييد البنية التحتية</p> <p>2/ زراعة المحاصيل النقدية</p> <p>3/ استخراج المعادن</p>	<p>- نظام السخرة</p> <p>- العقود القسرية</p>	البرتغال

المصدر: من إعداد الباحث. لمزيد أنظر: كي زرايو جوزيف، تاريخ إفريقيا السوداء، ترجمة يوسف شلي، دمشق: منشور وزارة الثقافة، 1994، ص 23-123.

المعلومات والإحصائيات الواردة من الجدول أعلاه تُشير وتؤكد على أن السكان الأصليين في المستعمرات الإفريقية ظلوا مستغلين ومستعبدين من قبل الرجل الأوروبي الذي سيطر على كل وسائل الإنتاج في القارة الإفريقية، وتم استغلالهم في تشييد المرافق العامة والخدمية والسكك الحديدية والطرق والجسور والموانئ، والمناجم والمزارع والمصانع والجنديّة وغيرها من الأعمال الشاقة. وأيضاً تشير المعلومات إلى أن السكان الوطنيين قاوموا هذه السياسات الاستعمارية بقوة، حتى تراجعت الدول الأوروبية عن بعض القوانين وأدخلت الكثير من الإصلاحات في سياسات العمل. ولكن مع تلك الإصلاحات استمرت ظاهرة الاستغلال البشري في إفريقيا خلال تلك الفترة التاريخية، وهذا ما تؤكدّه الإدانات الدولية في استمرار ظاهرة استغلال العمالة المحلية في المستعمرات الإفريقية منها، قرار منظمة العمل الدولية رقم (2) لسنة 1930م يدين سياسات العمل القسري في المستعمرات الإفريقية<sup>1</sup>. وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً برقم (IV:317) في سنة 1949م، ضد سياسات العمل القسري عالمياً<sup>2</sup>. وأيضاً أصدرت منظمة العمل الدولية قراراً رقم (105) لسنة 1957م، ركزت بنوده على حظر الأشكال الحديثة من الاستغلال في العمل القسري، واستخدام عمالة الأطفال، والاتجار بالبشر<sup>3</sup>. وفي سنة 1966م أذانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكلٍ غير مباشرٍ سياسات العمل القسري من خلال اعتمادها قانون "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي تحظر فيه المادة (8) العمل القسري صراحةً وحولته إلى جرم بموجب القانون الدولي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> منظمة العمل الدولية (1930)، اتفاقية العمل الجبري رقم (2) لسنة 1930م. على

الرابط [https://normlex.ilo.org/dyn/nrmlx\\_en/f?p=NORMLEXPUB:12100::NO:12100:P12100\\_ILO\\_CODE:C029:NO](https://normlex.ilo.org/dyn/nrmlx_en/f?p=NORMLEXPUB:12100::NO:12100:P12100_ILO_CODE:C029:NO)

<sup>2</sup> قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الرابعة (1949-1950)، قرار رقم (IV) A/RES/317 لسنة 1949م. على الرابط

<https://research.un.org/en/docs/ga/quick/regular/7>

<sup>3</sup> منظمة العمل الدولية (ILO)، قرار رقم 105 لسنة 1957م. على الموقع الإلكتروني التالي:

[https://normlex.ilo.org/dyn/nrmlx\\_en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100\\_INSTRUMENT\\_ID:312250](https://normlex.ilo.org/dyn/nrmlx_en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_INSTRUMENT_ID:312250)

<sup>4</sup> الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966م. على الرابط

التالي: <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights>

[political-rights](https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights)

ختامًا؛ أثبتت الدراسة صحة الفرضية بأن نظام العمالة بكل أنواعه وأشكاله المختلفة الذي طُبّق في المستعمرات الإفريقية قلل من تكلفة الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى زيادة في الأرباح التي تُشكل أهمية كبرى في النظام الاقتصادي الرأسمالي. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تُشير كل المؤشرات التاريخية إلى أن نظام العمالة بالمستعمرات الإفريقية في ظل الأنشطة الاقتصادية وعلاقات الإنتاج الرأسمالية، كان نموذجًا جديدًا ضمن للإنسان الأوروبي استمرار نظام العبودية بشكلٍ يتواءم مع متطلبات المرحلة الاستعمارية.
- هناك العديد من القواسم المشتركة بين نظام الرق والعبودية القديمة وظاهرة العمالة الإفريقية "العبودية الجديدة" التي تتمثل في استعمال القوة أو الإكراه أو الخداع بغرض التكسب والتربح المالي.
- وفاء الحكومات الأوروبية تجاه رعاياها من الشركات والمؤسسات والتجار بالتزاماتها ومسؤولياتها في توفير سبل الدعم وإزالة العقبات والتحديات وتقديم المساعدة في استغلال الأيدي العاملة من سكان المستعمرات الإفريقية.
- أصبحت العمالة الإفريقية جزءًا من الأنشطة الاقتصادية وعمليات الإنتاج في النظام الرأسمالي الناشئ.
- عاش العمال الوطنيون حياة بائسة في كثير من مناطق الإنتاج الرأسمالي، وكانت تفتقر لأبسط مقومات الحياة والحقوق الإنسانية، ولم تختلف كثيرًا عن الحياة التي كان يعيشها الرق والعبيد في إفريقيا قبل الاستعمار الأوروبي.

قائمة الهوامش والمراجع:

أولاً، المصادر:

- الأمم المتحدة، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة UN Treaty Collection-ICCPR
- منظمة العمل الدولية (ILO)، قرار رقم 105 لسنة 1957م.
- F.O 286/685/827/Report on the Communities in German East Africa. 1905.

ثانياً، المراجع:

1. آدم، سميت، ثروة الأمم، ترجمة على محمد جريشة، القاهرة: دار الفكر العربي، 2001.
2. أمين، سمير، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهيمة شرف الدين، بيروت: دار الفارابي، 2000.
3. البراوي، راشد، مشكلات القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1960.
4. الجمل شوقي وعبد الرازق عبد الله ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، القاهرة: دار الزهراء، 2002.
5. الجمل، شوقي، قصة الاستعمار في أفريقيا، القاهرة: 1960.
6. الليموني، رمضان عيسى، أمراء الاستعباد: الرأسمالية وصناعة العبيد، لندن: إي- كتب للنشر، 2016.
7. إيليتش، إيفان الروسي، دروس في الاقتصاد، ترجمة محمد علي حسين، بيروت: دار الكتب العلمية، 1985.
8. برودل، فرنان، الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر، ج3، ترجمة مصطفى ماهر، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2001.
9. بشير، محمد عمر، جنوب أفريقيا ونظام الفصل العنصري، القاهرة: دار الفكر العربي، 1985.
10. بكاي، منصف، دراسات وأبحاث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.
11. بول، مونسكيو، تاريخ الثورة الصناعية في إنجلترا، ترجمة محمد عابدين الجابري، بيروت: دار المعارف للمطبوعات، 1985.
12. جديون، س. وير، تاريخ شعوب إفريقيا، ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الرياض: دار المريخ، 1994.
13. جريشة، علي محمد، النضال ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، القاهرة: دار الفكر العربي، 1987.
14. جوزيف، كي زارو، تاريخ إفريقيا السوداء، ترجمة يوسف شلبي، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1994.
15. حامد، رؤف عباس، العرب في إفريقيا: الجذور التاريخية والواقع المعاصر، القاهرة: دار الثقافة العربية، 1987.

16. الحلواني، سعد بدير التاريخ الإفريقي الحديث، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1999.
17. ديفيد، لاندس، تاريخ الثورة الصناعية، ترجمة محمد عابدين الجابري، بيروت: دار المعارف للمطبوعات، 1984.
18. سيد، لبيب محسن، مشكلات الاستعمار في الدول الإفريقية، عمان: دار الوطنية، 1998.
19. صفي الدين، محمد، أفريقيا بين الدول الأوروبية، القاهرة: دار مصر للطباعة والنشر، 1959.
20. صوان، محمد شعبان، معضلة التنمية الاستعمارية، نظريات في دعاوي إيجابيات الاستعمار، الجزائر: مكتبة ابن النديم للنشر والتوزيع، 2015.
21. عابد، سفيان، "مؤتمر برلين الثاني 1884-1885: وانعكاساته على القارة الإفريقية"، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 3، العدد 6، القاهرة: جامعة القاهرة، 1998.
22. عبد الهادي، محمد هنائي، نهاية الاستعمار البرتغالي، سلسلة كتب سياسية، الإسكندرية: منشورات جامعة الإسكندرية، 1998.
23. غادة أنيس البياع، أزمت الرأسمالية العالمية وأثرها على التنمية في إفريقيا، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2014.
24. قاسم، جمال زكريا، دولة البوسعيدي في عُمان وشرق إفريقيا 1741-1861، القاهرة: 1968.
25. كارلتون، جهوبز، الثورة الصناعية، ترجمة أحمد عبد الباقي، بغداد: مطبعة العاني، 1959.
26. لويد. ب س إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم الكتاب رقم 28، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980.
27. لينين. ف. أ، الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية، ترجمة راشد البراوي، القاهرة: مكتبة النهضة، 1953.
28. ماركس، كارل، رأس المال، المجلد الأول، ترجمة راشد البراوي، القاهرة، 1947.
29. مونتسكيو، روح الشرائع، ترجمة عادل زعتر، القاهرة: دار المعارف، 1954.
30. هريدي، فرغلي علي تسن، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر: الكشوف، الاستعمار، الاستقلال، الإسكندرية: دار العلم الإيمان للنشر والتوزيع، 2018.
31. ولتر رودني، أوروبا والتخلف في إفريقيا، ترجمة أحمد القصير، سلسلة عالم المعرفة رقم 132، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1988.
32. ولعلو، فتح الله، الاقتصاد السياسي مدخل الدراسات الاقتصادية، الجزائر: دار الحداثة للطباعة والنشر، 1981.
33. يحي، جلال. التنافس الدول في شرق إفريقيا، القاهرة: دار المعرفة، 1959.
34. يوري بوبوف، الاقتصاد السياسي مع تطبيق على المشكلات الإفريقية، ترجمة سعد رحمي، بيروت: دار النشر العربية، 1986.

- Harry, Johnston, A History of the Colonization of Africa, London; 1963.